

تحركات احتجاجية ليلية تنذر بانفجار اجتماعي في تونس

خالد هديوي

مؤشر على أن حكومة المشيشي ضعيفة وفاشلة، ورد فعل المواطنين هو دليل على أنهم لم تعد تعينهم الحكومة وخروجهم البارحة بنين بمؤشرات خطيرة، قائلة هناك خشية كبيرة من التصدي بالقوة الأمنية للاحتجاجات، وهذا الصمت والرضوخ دليل على عدم قدرة الحكومة على تنفيذ القرارات.

واستطردت الحداد "نهاية المشيشي قريبة والحزام السياسي للحكومة يتحمل معه المسؤولية، وأسباب الفشل توضع على الجميع".

ومنذ منحها الثقة في سبتمبر من العام الماضي، رافقت الاحتجاجات الشعبية حكومة المشيشي، ومع كل مشكلة جديدة تصطدم بصعوبات كبيرة في حلقتها، ما خلف تراكمات لدى الفئات.

ويتوقع مراقبون بروز تحركات احتجاجية في أي لحظة بسبب تواصل ضعف الحكومة في إدارة الأزمات.



ليلي الحداد

الأمور قد تفتلت في أكثر من محافظة وتؤدي إلى انفجار اجتماعي

وأكد المحلل السياسي نبيل الراحي في تصريح لـ "العرب" أن الاحتجاجات الاجتماعية ليست بالعلم الصحيح، ويمكن أن تنطلق شرارتها في أي وقت، قائلا "في 2008 وقت أحداث الحوض المنجمي بولاية أصحباب المتاجر أمام دكاكينهم رافعين شعارات مثل "لا خوف لا رعب السلطة بيد الشعب".

وترى شخصيات سياسية أن رفض المواطنين للقرارات الصحية المتسفة للحكومة وخروجهم الليلي للاحتجاج ينذر بتآزم الأوضاع في الأيام القادمة.

وأفادت النائبة بالبرلمان ليلي الحداد أن "الاحتجاجات كانت متوقعة مع تردي الوضع الاقتصادي والمالي، مدفوعة بالوضع الوبائي، وفشل الحكومة في اتخاذ قرارات مناسبة في علاقة بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، مقابل قرارات تستخدم مصالح اللوبيات السياسية في الغم الأول ويدفع ضريبتها المواطن البسيط، لذلك تم عصيان هذه القرارات".

وأضافت في تصريح لـ "العرب" "يبدو أن السلطات غير قادرة على فرض تطبيق هذه القرارات والهيمنة على هذه الاحتجاجات، والوضع الاقتصادي مازال سينذر بكثير من التدهور، والأمور قد تفتلت من يد الحكومة في أكثر من ولاية، ما قد يؤدي إلى انفجار اجتماعي كبير، في ظل ارتفاع حجم البطالة والفقر".

وتابع "لا يوجد انسجام واضح بين الحكومة والمواطنين، والإطارات الأمنية أصبحت في الواجهة مع الفئات، وهذا

تونس - شهد عدد من الولايات (المحافظات) التونسية تحركات احتجاجية ليلية، في خطوة يرى مراقبون أنها تنذر باتساع رقعة الرفض الشعبي لقرارات السلطة وممارساتها خصوصا في ما يتعلق بالوضع الصحي، ما يمهد لاحتمال شعبي وشيك وانتقال عدوى الاحتجاجات إلى كامل أنحاء البلاد.

وقام العشرات من سائقي سيارات الأجرة بالتجمع في أحد شوارع العاصمة احتجاجا على قرار منعهم من العمل وصرخ أحدهم "يا حكومة ليس لنا مال للعيش. لن نقبل الجلوس في المنزل".

واغلقت قوات الأمن السوق المركزي بالعاصمة صباح الأحد وسط تدمير بضعة العشرات من الأشخاص الذين يودون شراء المواد الغذائية والخضروات.

ونقلت وسائل إعلام محلية أن عددا من الأسواق في محافظات داخلية فتحت الأحد وسط اكتظاظ وازدحام، كما خاض بعض التجار مناوشات مع قوات الأمن.

ومع أول أيام الحجر الصحي الشامل تم حرق خطر التجوال الليلي بمدينة الكاف شمال غرب البلاد، من قبل عدد كبير من سيارات التاكسي وتجار الملابس الجاهزة والأحذية وبعض المهن الحرة كالحلاقين والمغاهي.

وقد فتح عدد من التجار وأصحاب المقاهي محلاتهم، فيما حاولت قوات الأمن أن تنفيهم عن ذلك لكن دون جدوى. وتجمع أصحاب المتاجر أمام دكاكينهم رافعين شعارات مثل "لا خوف لا رعب السلطة بيد الشعب".

وترى شخصيات سياسية أن رفض المواطنين للقرارات الصحية المتسفة للحكومة وخروجهم الليلي للاحتجاج ينذر بتآزم الأوضاع في الأيام القادمة.

وأفادت النائبة بالبرلمان ليلي الحداد أن "الاحتجاجات كانت متوقعة مع تردي الوضع الاقتصادي والمالي، مدفوعة بالوضع الوبائي، وفشل الحكومة في اتخاذ قرارات مناسبة في علاقة بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، مقابل قرارات تستخدم مصالح اللوبيات السياسية في الغم الأول ويدفع ضريبتها المواطن البسيط، لذلك تم عصيان هذه القرارات".

وأضافت في تصريح لـ "العرب" "يبدو أن السلطات غير قادرة على فرض تطبيق هذه القرارات والهيمنة على هذه الاحتجاجات، والوضع الاقتصادي مازال سينذر بكثير من التدهور، والأمور قد تفتلت من يد الحكومة في أكثر من ولاية، ما قد يؤدي إلى انفجار اجتماعي كبير، في ظل ارتفاع حجم البطالة والفقر".

وتابع "لا يوجد انسجام واضح بين الحكومة والمواطنين، والإطارات الأمنية أصبحت في الواجهة مع الفئات، وهذا

بوادر تصعيد أمني تجاه الاحتجاجات السياسية في الجزائر

مساع حكومية لتأطير المسيرات الشعبية تمهيدا لإنهائها من الشارع



نذر صدام بين السلطة والشارع

كما لم تتوان في إشهار الورقة الأمنية الصرفة تجاه المسيرات والوقفات العائدة منذ 22 فبراير الماضي، وباتت السلطنة منذ ذلك التاريخ تتعامل مع الظاهرة كمشكلة أمنية وليست انشغالا سياسيا، الأمر الذي زاد في تقلص خطوط الحل السياسي للأزمة ورفع إمكانيات الصدام وهو ما يرفضه الشارع لحد الآن.

ويبدو أن مخاوف المقاطعة والعزوف الشعبي عن الانتخابات التشريعية المنتظرة في 12 يونيو المقبل تدفع السلطة إلى توظيف كل إمكانياتها بما في ذلك أساليب القمع والتضييق تجاه المناوئين لها في الحراك الشعبي الذي يرفض هو الآخر الانتخابات المذكورة ويعتبرها "مسرحة لتغيير الواجهة المدنية للنظام".

وسبق للحكومة أن هددت بسحب الجنسية من معارضين وناشطين سياسيين يقيمون ببعض العواصم الغربية، غير أنها تراجع عن ذلك بتأكيد من الرئيس عبدالمجيد تبون بسبب ما أسماه بـ "سوء فهم"، وهو ما يوحي إلى أن الحكومة خضعت لضغوطات أو أخطأت في حساباتها تحت ضغط الشارع الذي حول هؤلاء إلى رموز له، وهو ما قد يتكرر مع نيتها لتأطير الاحتجاجات تمهيدا لإنهائها من الشارع.

والنصوص المعمول بها، وهو ما سجل من خلال ارتفاع منسوب العنف والقمع في الاحتجاجات الأسبوعية الأخيرة، حيث تم تسجيل العديد من حالات الاعتداء غير المبرر من طرف عناصر أمنية على أشخاص مدنيين، ولم يصدر أي توضيح أو تعليق من طرف الوزارة الداخلية أو قيادة قوات الأمن.

وعلى المحامي والحقوقي عبدالرحمن صالح على بيان وزارة الداخلية في تدوينة له على فيسبوك، قائلا "لو طلبنا أو انتظرنا التراخيص من طرف وزارة الداخلية، لما أجبر الجزائريون الرئيس السابق بوتفليقة على التنحي عن السلطة"، في إشارة إلى أن شرعية الاحتجاجات السياسية في البلاد لم تعد مستمدة من النصوص والقوانين وإنما من الشعب الذي يناضل سلمييا من أجل تحقيق مطالب سياسية صريحة وواضحة.

وسعت السلطة في الجزائر إلى توظيف الجائحة الصحية من أجل الحيولة دون عودة الاحتجاجات السياسية من خلال تضييق المجال السياسي والإعلامي وحتى على شبكات التواصل الاجتماعي، بدعوى التحكم في الوضع الصحي والاجتماعي بالبلاد، غير أنها فشلت في تبديد المشروع الذي يجمع أصحابه على أنه لم يحقق مطالبه ولذلك هم مستمرين فيه.

الجزائري ظل منذ انطلاقته في فبراير 2019 سلميا بشهادة منظمات وهيئات حقوقية محلية ودولية لاسيما مجلس حقوق الإنسان الأممي.

وذكر بيان لوزارة الداخلية الجزائرية بأنه "يجدر التأكيد على ضرورة التصريح من طرف المنظمين بأسماء المسؤولين عن تنظيم المسيرة، وساعة بدايتها وانتهائها، والمسار والشعارات المرفوعة وفق ما يتطلبه القانون".

وتابع "عدم الالتزام بهذه الإجراءات يمثل انتهاكا للقانون والدستور وينفي صفة الشرعية عن المسيرة وعندها يكون من الضروري التعامل معها على هذا الأساس".

ولازلت الحركة الشعبية الاحتجاجية في الجزائر دون قيادة معروفة، رغم دخولها العام الثالث وتعليقها لمدة 11 شهرا بسبب فايروس كورونا، وعادت بقوة إلى الشارع منذ أكثر من شهرين، لكن السلطة لم تبد أي نية للتعاطي معها سياسيا، ولا زالت تعتبرها "حركة مدفوعة من طرف جهات خارجية وفق أجدات خفية"، وأن "الحراك الأصيل والمبارك حقق مطالبه ويعمل الآن على تجسيد مسار التغيير السياسي".

ويبدو أن السلطة الجزائرية تتجه إلى نقل الخوف إلى الخندق الآخر عبر التلويح بكل أوراق القمع والتضييق، بدعوى عدم المطابقة مع القوانين

تتعرّز بوادر تآزم العلاقة بين الفئات الشعبية والسلطات الأمنية في الجزائر بعد تشديد وزارة الداخلية على ضرورة احترام الممارسات السياسية مقابل تجاهل النشطاء والمعارضين لذلك، في خطوة تمهد لتشديد القبضة الأمنية على المحتجين وتضع الوضع السياسي بالبلاد على صفيح ساخن.

صابر بليدي

الجزائر - تصاعدت نوايا السلطة الجزائرية لحسم الموقف من الأوضاع السياسية والاحتجاجات المستمرة في البلاد منذ أكثر من عامين من خلال عدة مؤشرات تدفع باتجاه إنهاء الحالة السائدة وفرض المنطق القانوني في تسيير شؤون الوضع القائم، وذلك من خلال تطويق الاحتجاجات ونقل الخوف إلى الخندق الآخر.

وشددت وزارة الداخلية الجزائرية في آخر بيان صادر عنها على ضرورة احترام الممارسات السياسية التي يكفلها الدستور، لاسيما المظاهرات والاحتجاجات والوقفات، وحضت الراغبين فيها على التقيّد بالإجراءات والتدابير المعمول بها قانونا، خاصة في ما يتصل بطلب الترخيص والتوقيت والمسار والشعارات والأشخاص المؤطرين.

ويبدو أن وزارة الداخلية والجماعات المحلية تتجه إلى ردود فعل أكثر قوة بقمع المسيرات الشعبية غير المرخص لها من طرف المصالح المختصة، وهو ما يضع الوضع السياسي بالبلاد على صفيح ساخن، على اعتبار أن الاحتجاجات السياسية والناشطين المعارضين لا يولون أهمية لتحذيرات السلطة.



عبدالرحمن صالح

لو طلبنا التراخيص لما أجبر الجزائريون بوتفليقة على مغادرة السلطة

ولا يستبعد أن تلجأ قوات الأمن إلى أساليب وممارسات أكثر قمعاً تجاه الاحتجاجات الشعبية خلال الأسابيع القادمة، خاصة وأن الإجراءات التي ذكرت بها وزارة الداخلية لم يحدث أن تم تطبيقها في السابق، كما أن القبضة الحديدية بين الطرفين تتجه لتوظيف مختلف الأوراق، رغم أن الحراك

مغربية الصحراء شرط الرباط لتحسين العلاقات الدبلوماسية مع ألمانيا

الضيق، لا يمكن تحت أي ذريعة القبول بإطلاق تهديدات إرهابية من الأراضي الألمانية".

وأردف "لدى بلدنا أوراق أمنية ومصالح اقتصادية وارتباطات دبلوماسية يمكن أن تحقق الشيء الكثير وتحول الأزمة إلى فرصة رابحة".

وإذابت ألمانيا على تقديم مساعدات مالية للمغرب آخرها جرى تقديمها في 10 ديسمبر الماضي، حيث يرى المتابعون أنها ستقارن بفعل قرارات الرباط الأخيرة تجاه برلين.

وأعلنت السفارة الألمانية في الرباط حينها أن برلين ستدعم المغرب بمليار يورو (157 مليوناً منحة و980 مليوناً قروضا منخفضة الفائدة) لأجل مساعدة المملكة على مواجهة تداعيات جائحة كورونا.

ومطلع فبراير الماضي قال المكتب الفيدرالي الألماني للإحصائيات إن "المبادلات التجارية بين المغرب وألمانيا بلغت نحو 3 مليارات و200 مليون يورو خلال 2020".

وتحتل المملكة المرتبة الثالثة في القارة الأفريقية من حيث المبادلات التجارية مع ألمانيا، بعد جنوب أفريقيا ومصر.

المغرب يساعد ألمانيا في بناء علاقة ثقة مع المغرب

الجانب المغربي بتوضيحات حول سبب اتخاذ هذا الإجراء.

وقالت إن "الاتهامات وطبيعة الكلمات الواردة في بيان الخارجية المغربية لا تستند إلى أي أساس".



وزارة الخارجية المغربية؛ ألمانيا تطارب بلاهواة الدور الإقليمي للمغرب كما حدث في مؤتمر برلين عن ليبيا

وذكر المحلل السياسي المغربي عمر الشرقاوي والأستاذ في جامعة الحسن الثاني بمدينة الدار البيضاء أن "قرار استدعاء سفيرة المغرب له رمزيته في الممارسة الدبلوماسية ويعكس عمق المشكلة بسبب المواقف المعاكسة لمصالح المملكة التي تنهجها الحكومة الألمانية، في وقت لم يكن المغرب إلى الأمام القريب ضمن أولوياتها الدبلوماسية".

وقال الشرقاوي في مقال نشره عبر صفحته بفيسبوك "طبعاً لا يمكن للمغرب أن يقف مكتوف الأيدي، وهو يرى مواقف مناوئة من السلطات الألمانية، تجاه قضايا مرتبطة بالثوابت المغربية".

وأضاف "لا يمكن أن يتحول البلد إلى متسرح، والحكومة الألمانية تحرك مجلس الأمن لوضعنا في الزاوية

المخصصة لهذا الملف كتلك التي عقدت في برلين".

وتابع "السلطات الألمانية تعمل بتواطؤ مع مدان سابق بارتكاب أعمال إرهابية، لاسيما من خلال الكشف عن معلومات حساسة قدمتها أجهزة الأمن المغربية إلى نظيرتها الألمانية، دون تفاصيل".

وفي 10 ديسمبر الماضي أعلنت واشنطن اعترافها بسيادة المغرب على إقليم الصحراء المتنازع عليه بين الرباط وجبهة "البوليساريو" منذ عام 1975، وفتح قنصلية أميركية.

وتقترح الرباط حكماً ذاتياً موسعاً تحت سيادتها بينما تدعو "البوليساريو" إلى استفتاء لتقرير المصير، وهو طرح تدعمه الجزائر التي تستضيف لاجئين من الإقليم.

وبعد يومين من إعلان الرباط قطع علاقاتها بالسفارة الألمانية استدعت حكومة برلين في 3 مارس الماضي السفيرة المغربية لديها زهور العلوي لمشاورات "عاجلة".

وعقب استدعاء العلوي مؤخرًا لم تتأخر برلين في الرد على الرباط، وقالت خارجيتها في 7 مايو الجاري إن القرار المغربي "مؤسف" و"لم يكن مناسباً من أجل تسوية أزمة دبلوماسية".

وأضافت الخارجية الألمانية أن "الحكومة الفيدرالية الألمانية طالبت

وقال البيان "سجلت ألمانيا موقفا سلبيا بشأن قضية الصحراء المغربية، وجاء هذا الموقف العدائي عقب الإعلان الرئاسي الأميركي الاعتراف بسيادة المغرب على صحرائه، وهو ما يعتبر موقفا خطيرا لم يتم تفسيره لحد الآن".

وأضاف "هناك محاربة مستمرة لا هواة فيها للدور الإقليمي المغربي، وتحديدا بالملف الليبي، وظهر ذلك في محاولة استبعاد الملكة دون مير من المشاركة في الاجتماعات الإقليمية



المغرب يراهن على صفته كقوة إقليمية ودولية مهمة

مع سفارة برلين، في حين أخرج بيان "استدعاء السفارة" الأزمة من دائرة الصمت معلنا عن خلفياتها في وقت كان يذهب فيه مراقبون للقول بأن قطع الرباط علاقاتها مع السفارة الألمانية له علاقة بقضية إقليم الصحراء.

وحددت وزارة الخارجية المغربية في بيانها الأخير ثلاثة أسباب دفعت المملكة إلى اتخاذ هذه المواقف في علاقاتها مع ألمانيا.

وكان المغرب أعلن مطلع مارس الماضي قطع علاقاته مع السفارة الألمانية بالعاصمة الرباط بسبب "خلافات عميقة تهم قضايا مصيرية".

وقالت الخارجية المغربية في رسالة إلى أعضاء الحكومة إن "خلافات عميقة تهم قضايا المغرب المصرية استدعت قطع العلاقات التي تجمع الوزارات والمؤسسات الحكومية مع نظيراتها الألمانية".

ولم تذكر رسالة الوزارة تفاصيل الخلافات التي أدت إلى قطع العلاقات